عشر سنـوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

غزو العراق ... الجريمة التي لا يرغب أحد في الحديث عنها

مؤيد الونداوي

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائي

غزو العراق ... الجريمة التي لا يرغب أحد في الحديث عنها

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

أسابيع طويلةٌ مرّت وأنا أفكّر كيف أكتب شهادتي عن واحدةٍ من الجرائم الكبيرة التي ارتكبت بحقّ شعبٍ من الشعوب في العصر الحديث. جريمةٌ لا تزال آثارها ماثلةً بعد عشر سنوات من ارتكاب العديد من الدول لها. وهي الدول التي تدّعي لنفسها وصفها براعية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وتمثيل العالم المتحضر. دولٌ اجتمعت وقرّرت خارج إطار الشرعية الدولية المشاركة مجتمعةً في تدمير العراق تحت شعاراتٍ وادّعاءاتٍ سرعان ما ثبت كذبها وبطلانها. وهكذا وبعد أن استعملت كل أنواع الأسلحة المتاحة، تركت هذه الدول مسرح جريمتها يعاني الدمار مخلّفةً نظامًا سياسيًا فاشلًا، يقود العراق والعراقيّين نحو مزيدٍ من الانقسام والتشظّي، ويقف اليوم على أعتاب حربٍ أهليةٍ طائفيةٍ وعرقيةٍ يمكن أنْ تتّسع لتجرّ معها دول إقليم المشرق في حربٍ طويلةٍ لن يكون بوسع أحد أنْ يقرر متى يمكن أن تتوقّف أو يقدّر كم سيكون حجم الخراب والدمار الذي سيرافقها.

قبل انطلاق عملية غزو العراق عام ٢٠٠٣، وبحكم خبرتي واطلاعي كان واضحًا لدي أنّ عملية الغزو ستكون سريعةً وحاسمةً لأنّ العراق الدولة والشعب قد بات منهكًا بسبب الحروب التي مرّ بها. وقد أنهكه الحصار الاقتصادي الصارم وغير الإنساني الذي فرضته الأمم المتّحدة منذ عام ١٩٩٠ والذي أصابت نتائجه كلّ زاويةٍ من زويا الدولة والمجتمع العراقي، وكان واضحًا أمامي أنّ قيادات موظفي الأمم المتّحدة وغيرها من المنظمات الدولية طرفٌ في التمهيد لأجل ارتكاب الجريمة البشعة المتوقّعة مستذكرًا شخصيتين هما هانز بليك والبرادعي بوصفهما وبعد سنوات طويلة من البحث والتفتيش وتدميرهما للكثير من الإمكانات العلمية العسكرية والمدنية العراقية استمرّا مصرّين على إبقاء ملفّات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والذرية مفتوحةً، على الرغم من علمهما واطّلاعهما بأنّ العراق لم يعد يمتلك شيئًا مما يمكن أن يوصف بأنّه "مصدر تهديدٍ للعالم". وكنت حاضرًا اللحظات التي وقف فيها وزير الخارجية الأميركي كولن باول في مجلس الأمن، وفي مشهدٍ مسرحيٍ، كان مبعث سخريةٍ واضحةٍ ليقدّم عرضه المصوّر عن قدرات العراق الكيميائية والبيولوجية في محاولةٍ منه لتشجيع أعضاء في المجتمع الدولي لمنح بلاده سببًا في تغطية جريمتها القادمة. وقتها وحالما انتهى باول من كلمته وقفت أمام وسائل الإعلام الأميركية قائلًا " لن يمرّ وقتٌ طويلٌ قبل أن يكتشف العالم من هو الكاذب".

كان الإصرار على ارتكاب جريمة غزو العراق واضحًا، ولم يكن هنالك مسعًى من أيّ طرفٍ لمنع ارتكاب جريمةً كهذه، خصوصًا وأنّ إدارة الرئيس الأميركي بوش قد نجحت في إقحام دولٍ عديدةٍ نأت بنفسها ولعقودٍ طويلةٍ عن أنْ تكون طرفًا مشاركًا في جرائمَ من هذا النوع. كما تمكّنت هذه الإدارة من جمع العديد

من قادة الدول العربية والإسلامية حولها مستفيدةً من قدرات وإمكانات دولهم. وهكذا كان واضحًا أنّ مسالة غزو العراق وتحطيمه تحطيمًا كاملًا لم تكن سوى مسألة وقتٍ. ومن المؤسف أنّ أحدًا لم ينظر ولم يراعِ إطلاقًا أنّ بلاد ما بين النهرين منطقةٌ لها جذورها الإنسانية والحضارية الممتدة في عمق التاريخ، وأنها في يوم ما كانت مركز الإشعاع الذي مدّ الإنسانية بكثيرٍ من القيم والمبادئ التي باسمها جاء الغزاة لينفّذوا جريمتهم. القيم التي سرعان ما تخلّى عنها الغزاة بعد ارتكاب جريمتهم، ومن ثمّ عملوا بجهدٍ لتحويل مبررات الحرب الواهية إلى شيء آخر "منح العراقيين حريتهم وكرامتهم". وهو الموضوع الذي عاد على العراق والعراقّيين بمزيد من القتل والدمار ونهب ثروات البلاد ليصبح العراق وبعد عشرة سنوات المكان الذي لا أحد يريد السفر إليه أو العيش فيه بما في ذلك الملايين من العراقيين أنفسهم ممن أصبحوا لاجئين خارج بلادهم.

إنّ أيام القصف الجوي الشديد على بغداد، والتي سميت باسم "الصدمة والألم" لم تكن إلّا مشهدًا مرعبًا إذ كان الناس قد استسلموا لقدرهم وهم يرون الأطنان من المتفجّرات تُلقى على رؤوسهم ومدنهم ولا أزال أتذكّر كيف كانت ستائر المنزل تطاير بسبب شدّة العصف القادم من مناطق القصف البعيدة، وأتذكّر كيف كان الأطفال مرتعبين خائفين وهم في منزلهم الذي أخذت جدرانه تتشقّق من شدّة الاهتزازات. وأمّا كلابي فإنّ خوفها والرعب الذي أصابها وجدتّها بالفطرة تباشر بحفر أنفاق لها في حديقة المنزل لتختبئ فيها.

في يوم ٩ نيسان / أبريل ٢٠٠٣ تسمّرت أمام شاشة التلفزيون، ومن حولي كثيرون، رجالًا ونساءً، وأطفالًا ونحن نراقب المشهد الشهير لإسقاط تمثال الرئيس صدّام حسين في ساحة الفردوس. وكان معنى هذا المشهد واضحًا للجميع. وبوصفي أستاذًا للتاريخ السياسي للعراق المعاصر، سرعان ما بادرني أحدهم بالسؤال: كيف ترى المستقبل؟ وهو السؤال ذاته الذي كان الشخص نفسه قد وجّهه لي عام ١٩٩١ بعد توقف أعمال القصف الجوي وقت ذاك. فقلت أتذكّر إنّي قلت لكم وقتها إنّنا مقبلون على ما هو أسوأ مما شهدنا . واليوم أعيد القول بأنّ ما هو قادمٌ أسوأ بكثيرٍ ممّا مررنا، وتذكّروا كلماتي هذه. وأمّا إسقاط تمثال صدّام حسين فهذا بدوره سيكون قريبا مبعث جدالٍ وتندّرٍ نظرًا لما ستشهده البلاد من مآسٍ قادمةٍ. إنّ إجابتي هذه لم تأت من لا شيء، فأنا الخبير بشأن العراق وتاريخه الحديث وأعرف حقيقة فهو المجتمع الذي **أنتمي** له مثلما أعرف كيف أنّ ثروات هذه البلاد محطّ أطماعٍ دوليةٍ كثيرةٍ.

في يوم ١٠ نيسان /أبريل ٢٠٠٣ شهد الحي الذي أعيش فيه، وهو حي الأعظمية الشهير في العاصمة، آخر المعارك المهمّة على الأرض. إذ قاتل فيه الرئيس صدّام حسين آخر معاركه ومن حوله عددٌ صغيرٌ من المقاتلين من أبناء الحي ومقاتلون من العرب ممّن تطوّع لقتال الغزاة. دارت المعركة حول مسجد الإمام أبي حنيفة النعمان وفي داخله. وقد خسر خلالها الغزاة عددًا من آلياتهم ورجالهم ولكن سرعان ما انتهت المعركة وعاد الهدوء لتستقرّ القوات المهاجمة وتتّخذ قصر الرئيس في الأعظمية مقرًّا لها. ولكنّها لم تتورّع وهي في طريقها من تصويب رصاصها باتّجاه كلابي ومنزلي.

بعد قليلٍ وجدت نفسي محاطًا بعددٍ كبيرٍ من مراسلي محطّات التلفزيون والصحافة العالمية المعروفة ممن كنت أتواصل معهم قبل الحرب. جاء البعض باحثًا عن مذكّراتٍ كتبتها ابنتي خلال أيام الحرب وآخرين أرادوا مساعدتهم في توثيق معركة صدّام الأخيرة في الأعظمية. ولكنّي كنت أعلم أنّهم لا يدركون ما بات يجري من حولهم خصوصًا وأنّ أعمال المقاومة العراقية المسلّحة باتت تتّسع بسرعةٍ. وأصبح مقرّ القوّات الأميركية في قصر الأعظمية واحدًا من الأهداف التي تقصف يوميًا بمدافع الهاون الخفيفة من الشارع الذي يقع فيه المنزل. وكنت أرى سكّان الحي سعداء وباتوا يدعمون هؤلاء ويشجّعونهم، وهي سعادةٌ وانتماءٌ وطنيٌ ولم يكن أحدٌ بعد يعلم بما كان يخططّه غارنر أو بريمر من بعده لمستقبل البلاد.

إنّ خبرتي وتخصّصي ساعداني في أنْ أجد نفسي قريبًا من عالم الصحافة والإعلام لبعض الوقت. وهكذا اطلعت على كيفية تعاون الإعلام في خلق سلسلةٍ من الأكاذيب التي تبرّر الاحتلال وتمنحه شرعيته. ومن المؤسف أنّ الكثير من شبكات الإعلام العربية مارست دورها بهذا الاتّجاه، والأسماء واضحةٌ ومعروفةٌ، خصوصا أن الكثير من الحكام العرب كانوا طرفًا في تقديم الدعم والإسناد لعملية الغزو إن لم يكونوا طرفًا فيه. وكان كلّ ذلك من أجل تبرير فعلهم الشنيع هذا. ولقد عملت لبعض الوقت مع شبكة الـ سي بي اس الأميركية مستشارًا سياسيًّا لها. واطلعت من خلال عملي على قصص ومآسٍ كثيرةٍ كانت تحدث يوميًّا؛ بينها أعمال النهب المنظّم للتراث العراقي والممتلكات العامّة والخاصّة، وحرق مؤسّسات الدولة بتشجيعٍ من قوّات الاحتلال التي كانت، وكما شهدت بنفسي تدعوهم لارتكاب هذه الأعمال، كما أدركت أنّ هذه القوات كانت تحرص فقط على حماية ما تعتقده مهمًّا لها لاحقًا. إنّ شخصًا مهمًّا مثل المبعوث الدولي للعراق السيد ديملوا لم توفر له الحماية لا في فندقه ولا في مكتبه وهكذا راح هو والعديد من موظّفيه ضحيةَ تفجير مبنى الأمم المتّحدة. وقد نجوت من الحادث إذ كنت وقتها على بعد أمتارٍ خارج المبنى. وقبل دخولي إليه وفيما بعد وقفت أتطلّع وبألمٍ شديدٍ كيف قام زملاؤه بنقل أمتعته من الفندق

الذي تعودت أراه فيه يوميًا. وهكذا خسر العراق شخصيةً دوليةً كبيرةً كانت تمتلك رؤيتها لما ينبغي عمله للعراق. ولكن أيضًا وكما يبدو أنّ هنالك أطرافًا كانت راغبة أن تراها خارج طريقها. وتذكّرت بأنّ الرجل دفع حياته ثمنًا لمهنيته ومثلما دفعها من قبل فونك برنادوت في فلسطين عام ١٩٤٨. مرةً أخرى نجوت من موتٍ محقّقٍ أنا وابنتي عندما تأخّرنا في دخول السفارة الأردنية التي كنّا في داخلها قبل يوم واحد. وهذه المرّة كان الهدف انتقاميًا من العملية الواضحة التي تعرضت لها .

وكنت مدركًا أنّ الأوضاع في البلاد باتت تنحدر تدريجيًا لصراعٍ من نوعٍ جديدٍ، وأنا أتابع القرارات التي أخذها الحاكم الإداري الأميركي السفير بول بريمر بوصفه حاكم البلاد الفعلي، وتلك الإجراءات التي بات ينفّذها المستشارون العسكريون والمدنيون في وزارات الدولة العراقية. لقد أدركت مبكّرًا أنّ بريمر وإدارته يتجهان لإعادة صياغة صورة الدولة ومؤسّساتها السياسية بطريقةٍ تختلف تمامًا عن تلك التي اعتمدها البريطانيون عند تأسيسهم للدولة العراقية الحديثة عام ١٩١٨-١٩٢١؛ إنّها طريقةٌ بموجبها سيجد العراقيون أنفسهم مواطنين في دولةٍ تقوم على أساس تنوّعهم العرقي والديني والطائفي قبل أيّ شيءٍ آخر. ولقد حاولت مع الكثير من العراقيين وعبر وسائلَ مختلفةٍ إقناع هؤلاء بأنّ مسعاهم هذا سيجرّ البلاد إلى مستقبلٍ مظلمٍ بالتأكيد. وسرعان ما سيجد الجنود الأميركان أنفسهم منشغلين بالدفاع عن أنفسهم أمام تنامي القوة المسلّحة للمقاومة العراقية. وفي المقابل كان بريمر يصرّ على أنّ ما يقوم به هو بالاتجاه الصحيح وأنّ أيّ حديثٍ عن وجود مقاومةٍ عراقيةٍ لا معنى له.

تشكّلت قوى المقاومة العراقية بسرعةٍ وضمّت فصائلَ وطنيةً وقوميةً وإسلاميةً كثيرةً وباشرت عملياتها في مهاجمة القوات الأميركية في بغداد. وبعد برهةٍ وجدت نفسي مرافقًا لصحفيٍ أميركي وأنا أصوّر بكامرته مقاومًا عراقيًا في عمر الشباب، وهو جالسٌ يحمل بندقيته وخلفه قاذفته ليتحدّث ولأول مرّةٍ، وبلغةٍ إنكليزية كيف يعمل بمفرده مهاجمًا العجلات الأميركية وهي تتجوّل في بغداد. وكان ذلك أوّل توثيقٍ عن وجود هذه المقاومة قُدّم لبريمر لأجل إقناعه بما سينتظره وجنوده في العراق، مع شريطٍ مسجّلٍ عن عمليةٍ نفّذتها امرأةٌ عراقيةٌ في محافظة ديالى، وهي تفجّر ثلاثة جنودٍ أميركان وعجلتهم، وكان ذلك بتاريخ ١٣ آب / أغسطس ٢٠٠٣. إنّ فلمًا مثل هذا لم يُعرض أبدًا لعدم رغبة أحد في أميركا في ذلك.

في تموز / يوليو ٢٠٠٣ كان واضحًا أنّ سلطة الاحتلال، وبعد أنْ حلّت الجيش العراقي وكافّة مؤسّسات الشرطة والأمن العراقية، أخذت تشجّع الشبان العاطلين للتطوّع للعمل تحت إمرتها. وكانت المفاجأة أنّ عملية التطوّع باتت تسمح للمجرمين من أصحاب السوابق بأنْ يكونوا أول المجنّدين، ممّا يعني وبحكم

خبرتي كرجل شرطةٍ سابقٍ ورجل قانون، أنّ هنالك فوضى من نوعٍ جديدٍ سيعانيها المجتمع ستأخذ صورة القتل والسرقة وانتهاك الحرمات واتّساع أعمال الانتقام. وجاء ذلك مرافقًا بالسماح لميليشيات أحزاب المعارضة بأنْ تتسلّم مقاليد الأمور، والعمل جنبًا إلى جنبٍ مع القوات الغازية لأجل فرض الأمن والنظام المفقود أصلًا. وهكذا وجد الكثير من العراقيين أنفسهم تدريجيًا وسط اتّساعٍ سريعٍ لأعمال الخطف والقتل لأسبابٍ سياسيةٍ وإجراميةٍ. وبات كثيرٌ من الشخصيات الاجتماعية والعلمية والعديد من البعثيّين ورجال الجيش السابق وموظفي الدولة عرضةً لسلسلةٍ من عمليات القتل المنظّم معظمها كان على يد من قبل التعاون مع المحتلّ ومساعدته. وهكذا وبسرعةٍ، انتشرت ظاهرة الجماعات التي ترتدي الزي الرسمي وتقوم بقتل وخطف الناس وقتلهم وإخفاء جثثهم أو رميها على قارعة الطريق . وكنت مطلعًا أن بعض الذين اعتقلتهم القوات الأميركية، تقوم بصفيتهم داخل معسكرات الاعتقال الأميركية التي كانت تمارس فيها أعمال التنكيل والتعذيب. وكنت أشير إلى الصحافة الأجنبية العاملة في العراق بشأنها ولكن لم يكن أحد يصدق ما أقول إن لم أقل لم يكن أحد يريد أن يسمع بها. وأخيرًا تكشّف كل شيء عندما قامت الشبكة ذاتها التي كنت أعمل مستشارًا لها بتسريب صور أعمال التعذيب البشعة وما كان يجري في سجن أبي.

مع سقوط الكثير من الأصدقاء والأقارب ضحايا العنف السياسي والطائفي ولعدم وجود مصدر عيشٍ ممكنٍ، وللمخاطر الأمنية المحيطة بسبب تداخل الخنادق وعدم القدرة على التمييز بتّ محطّ شكوكٍ كثيرةٍ. فالعمل مع الصحافة الأجنبية جعل البعض يعتقد بأنّني خنت القضية الوطنية، ولا بدّ من العقاب. وآخرون أصدروا بحقّي قرارًا بعدم السماح لي بالعودة للتدريس في كلية العلوم السياسية بعد ١٤ سنةً من الخدمة التدريسية فيها لكوني في المحاضرة الأولى والأخيرة لي بعد أن عادت الجامعات العراقية للعمل وقفت أمام طلبتي قائلًا: بعد كلّ كبوةٍ لا بدّ أن ينهض الشعب وأن علينا أن نحافظ على وحدة الوطن والشعب وأن لا نسمح بأيّ صورةٍ من الصور لأن تنفّذ الولايات المتّحدة خططها المتّصلة و"الشرق الأوسط الجديد" لكونها خططًا تهدف أوّلًا إلى تجزئة الوطن العراقي وتفتيته على أسسٍ عرقيةٍ وطائفيةٍ لتتّسع لاحقًا لتفتيت منطقة المشرق بأكملها خدمةً للكيان الصهيوني. إنّ هذا الكلام لم يعجب بعض الإسلاميّين الجدد ممّن قرّروا التعاون مع المحتلّ ومنعي من دخول الجامعة كبقية العشرات من زملائي الأساتذة في الكلية والجامعات العراقية الأخرى، مثلما لم أكن مستعدًا لأن يفتشني الجنود الأميركان في كلّ مرّةٍ أدخل فيها إلى مبنى الجامعة. أمام هذه الحال قرّرت في نهاية عام ٢٠٠٤ أن أغادر العراق متّجهًا إلى الأردن على أمل أن أستفيد من خبرتي وشهاداتي العلمية.

في عَمّان مع الآلاف من اللاجئين العراقيين وجدّت فضاءً جديدًا يتيح لي ومن خلال شبكة الإنترنيت الاطلاع أوّلًا بأوّلٍ على ما يجري في العراق مستفيدًا من معرفتي باللغة الإنكليزية وهكذا باشرت أوّل عملٍ في أحد مراكز الأبحاث التي قرّرت الاستفادة من خبرتي بالشأن العراقي. وجلست أقيّم كلّ ما كانت تصدره إدارة السفير بريمر من قوانينَ تدلّ بمجملها أنّه يسير بالبلاد إلى الهاوية.

خلال الأشهر القليلة التي تولّى فيها الحاكم الإداري الأميركي مسؤوليته في إدارة الدولة أصدر ٩٧ قانونًا. وإن راجعنا هذه القوانين سنجد أنّها جاءت في الكثير منها لتؤكّد على مسح الوطنية العراقية التي تأسّست مع قيام النظام الملكي، وأنّها عملت باتّجاه تفتيت مؤسّسات الدولة العراقية ومسح تاريخ العراق الحديث؛ وأنّها فتحت الباب لجيوشٍ أخرى لتدخل البلاد وتتألّف من المرتزقة والوكلاء المحصّنين ضدّ أي صورةٍ من صور المساءلة عن أعمالهم وأفعالهم بما في ذلك قتل السكان؛ وتحت مسمياتٍ كثيرةٍ تُختصر باسم الشركات الأمنية التي تُعدّ شركة "بلاك ووتر" أحد نماذجها السيئة. ومثل ما عمل البريطانيون عام ١٩١٥ إبّان احتلالهم للعراق، أعلن بريمر عن تشكيل قوات ليفي جديدةٍ تحت مسمّى قوّات الدفاع المدني لأجل تجنيد مرتزقةٍ عراقيّين للقتال إلى جانب القوات الأميركية وتأتمر بأوامرها تحت ذريعة أنّها ستكون مستقبلًا نواةً لبناء الجيش العراقي الجديد. ليس هذا وحسب، بل أصدر بريمر قوانينَ ذات صلةٍ بالحقوق والملكيات أُلغيت بموجبها كل القوانين التي شرعت للمدّة ١٩٦٨-٢٠٠٣. وبذلك خلق مشكلاتٍ كبيرةً كانت مبعث صراعٍ بين العديد من السكان والمجتمعات وسببًا لانتشار الفساد الإداري وسرقة المال العامّ وعلى نطاقٍ واسعٍ.

أمّا التنظيم السياسي والدستوري فكانت صياغته من خلال تأسيس مجلس الحكم الذي عيّن بريمر أعضاءه وفق أسس محاصصةٍ عرقيةٍ ودينيةٍ طائفيةٍ محسوبةٍ. الإعلان عن قانون إدارة الدولة الموقّت بوصفه دستورًا جديدًا للبلاد صيغ وحُشي بالكثير من الكلمات الفارغة من مضامينها الحقيقية؛ كلمات أكّدت على الحرية والديمقراطية بينما كانت موادّ القانون في حقيقة الأمر ومثلما كان واضحًا أنّها ستقود البلاد عاجلًا أم آجلًا نحو أكثر من صورةٍ من صور الاحتراب. ومكّن السفير بريمر أشخاصًا وقياداتٍ غير مؤهّلة لتولّي قيادة البلاد؛ وهم جميعًا ممّن تعاون مع الغزاة، وكانوا لوقتٍ طويلٍ ممّن ينادون بأهمية مواصلة الحصار الدولي على شعبهم وشنّ الحرب عليه. وهم أشخاصٌ معروفون بارتباطاتهم بأجهزة المخابرات الدولية وفي علاقاتهم المتينة مع الكيان الصهيوني، وهؤلاء أسماؤهم معروفةٌ، ولم ينكروا مثل صلاتهم هذه إطلاقًا، بل أنّ بعضهم يتبجّح علنًا بوجودها.

إنّ مقاومة الاحتلال بوصفها حقًّا مشروعًا دينيًا وأخلاقيًا لكلّ شعبٍ من الشعوب عبر التاريخ جرى الالتفاف عليها بتقديم مسمّى الإرهاب. وهكذا لم يسع أحدٌ للاعتراف بوجود مثل هذه المقاومة. ومن المؤسف أن الأمم المتّحدة وقراراتِها بعد إتمام الغزو جاءت لتضفي الشرعية لهذا الغزو وغضّت النظر عن كلّ شيء. ولم تعترف بحقّ العراقيّين بمقاومته وانجرّت في تقاريرها وراء تقارير سلطة الاحتلال التي ترفض وجود مثل هذه المقاومة.

لقد مكّنت الأمم المتّحدة إدارة الاحتلال بالتصرّف بأموال وثروات الشعب العراقي ووضعت تحت يدها أموال العراق المجمّدة وغضت النظر ولوقتٍ عن أعمال القتل والتعذيب التي بات العراقيون يتعرّضون لها. وسكتت عن سعي عددٍ من دول الإقليم لاستغلال الفرصة المتاحة والتدخل بالشأن الداخلي العراقي. في عمّان حصلت على فرصتي للعمل مع الأمم المتّحدة بوصفي مستشارًا سياسيًا. وقد منحني عملي هذا فرصًا كثيرةً للتعرّف على رؤيا اللاجئين العراقيّين لما يجري في بلادهم، واللقاء مع العديد من الشخصيات التي كانت تمرّ من خلال عمّان بوصف عمان كانت ولا تزال المنفذ الوحيد أمام القادمين والمغادرين للعراق. ولأشهرٍ طويلةٍ كنت أرى آلاف الشاحنات الكبيرة وهي تنقل مخلّفات الجيش العراقي والمعامل العراقية التي حطّمتها القوات الأميركية خلال الحرب وبعدها وعن عمدٍ وهي تنقل من العراق إلى ميناء العقبة وبعد عشرة سنواتٍ من البحث لا أزال عاجزًا عن معرفة كيف جرت عملية بيع هذا الكم الهائل من المخلّفات ومن هي الجهات التي اشترتها وبأيّ الأثمان. ولكنّني أدرك أنّ أحد القوانين المبكّرة التي أصدرها بريمر قانونٌ سمح بموجبه ببيع المخلّفات من الحديد (السكراب). ومن وقتٍ لآخر كانت التحذيرات تظهر في الأردن من أنّ هذه المخلّفات تحتوي على ما هو مضرٌّ بالصحّة العامّة بسبب استخدام القوات الأميركية لليورانيوم المخصّب في القذائف التي استعملت وعلى نطاقٍ واسعٍ في الحرب ومثلما فعلت في حرب عام ١٩٩١.

عاصرت في عملي مع الأمم المتّحدة معظم من عمل فيها للمدّة ٢٠٠٥– ٢٠١١ وتعرّفت عن قربٍ على جميع من عمل بوصفه المبعوث الخاصّ للأمين العامّ وهم تباعًا أشرف قاضي، ديمستورا، اد ملكرت، وأخيرًا مارتن كوبلر. كما عملت مستشارًا سياسيًا في فريق منظمة الإغاثة والمساعدات التي أسّسها القس الأنكليكاني أندرو وايت وكان من بين أهدافها ومساعيها التقريب بين المؤسّستين الدينية لشيعة وسنّة العراق، وكنت طرفًا معه في إنقاذ عددٍ من الأجانب ممّن اختطفتهم الكثير من الميليشيات. وأعترف أن النجاح لم يكن حليفنا دومًا وكان بوسعنا تحقيق نجاحاتٍ أكثر لولا تدخّل أطراف أميركية حالت بيننا وبين

إنقاذ بعض هؤلاء الضحايا، كما واستمررت بعملي مستشارًا لشبكة الـ س بي اس الأميركية تحديدًا برنامجها الشهير ٦٠ دقيقةً أعينها في العديد من القصص التي يجب أن ترى طريقها للنور. وفي حالةٍ واحدةٍ شعرت بسعادة عندما كنت طرفًا في إنقاذ أحدهم وهو مصوّرٌ دوليٌ معروفٌ اختطفته مليشياتٌ شيعيةٌ بعد أنْ حلّ عليها ضيفًا بموجب ضماناتٍ سبق وأنْ قدّمت له. كما حاولت جاهدًا أنْ أقدّم للعالم قصة الشهيدة الصغيرة عبير الجنابي التي تعرّضت لاغتصاب الجنود الأميركان ومن بعد إحراقهم لجثّتها وقتل جميع أفراد أسرتها وقصّة الجريمة البشعة التي ارتكبتها القوات الأميركية في حُديثةَ بحقّ عددٍ من المدنيّين وهم داخل منازلهم. وشملت إعدام عددٍ من الطلبة صادف مرورهم في الطريق وقتها. وقائع هذه الجريمة كنت قد نقلتها لأكثر من طرفٍ دوليٍ وعددٍ من منظّمات حقوق الإنسان وبكلّ تفاصيلها، ولكنْ لم يكن أحدٌ يرغب أنْ يسمع منّي لكون موظفيها جنسياتهم من ذات الدول التي احتلّت بلادي، وفي النهاية كان هنالك من يراقب ويحول دون أنْ تعرض صوّر هذه الجرائم على العالم بما في ذلك محطّات عربيةٌ معروفةٌ، وهي مراقبةٌ كانت من أجل حجب الحقائق والتمهيد لتبرئة القتلة.

في وسط أحداثٍ كثيرةٍ كهذه يبقى الخبير الجّيد يركّز على ما هو قادمٌ ولقناعتي بأنّ العراق مقبلٌ على احترابٍ طائفيٍ تدفع له وتشجّع عليه دوائرُ وأطرافٌ عديدةٌ، كلّ لها مصلحتها في ذلك. لقد كان الأميركيون يعملون على تنفيذ جدولهم الزمني الخاصّ بهم ولم يكترثوا إطلاقًا لما يمكن أنْ تفرزه الإحداث وهكذا أعادوا استنساخ قانون الإدارة الموقّت ولكنّ هذه المرّة من خلال دستور اجتمع سياسيون عراقيون منحهم الأميركان مكانتهم لأجل صياغته كلّ ثبّت فيه ما هو في مصلحته ولم ينظر إطلاقًا لمصلحة الوطن وشعبه. هيئة كتابة الدستور إذ لم يشترك في صياغته أيٌّ من خبراء القانون الدستوري من العراقيين وما حصلت عليه هذه اللجنة من مساعدةٍ ودعمٍ دوليٍ لم يكن سوى غطاءٍ لأجل منح الدستور شرعيته بينما في نظر هؤلاء ومثلما علمت منهم مباشرةً في ما بعد ليست سوى وثيقةٍ يمكن نعتها بأيّ وصفٍ عدا عن كونها حقًّا وثيقةً دستوريةً استفتي عليها الشعب العراقي. وهنالك ٩٠% إنْ لم أقل أكثر من السكّان لم يكن يعرف عنها شيئًا إطلاقًا. هذا إذا ما علمنا أنّ عددًا من بنوده أضيفت قبيل ساعاتٍ من انطلاق عملية الاستفتاء في بلادٍ ينعدم فيها تمامًا الكهرباء وليس من وسائلَ كافيةٍ لأجل إطلاع السكّان على بنود أخطر وثيقةٍ ستقرّر حياتهم ومستقبلهم. ولعلّ أغرب ما حصل وقتها أنّ أموالًا طائلةً صُرفت لأجل إشراك عراقيي الخارج بأوّل انتخاباتٍ في العراق بينما لم يمنحوا مثل هذا الحقّ في بيان رأيهم في دستور البلاد.

على الأرض استمرّت المعارك الشرسة في ما سمّاه الأميركان بالمثلّث السنّي وبينما كانت قوى المقاومة العراقية تبتكر يوميًا أساليبَ جديدةً فإنّ قوات الاحتلال بدورها كانت هي الأخرى تطوّر أساليبها. وهكذا بدأت الكثير من المناطق تشهد سلسلةً من الاغتيالات راح ضحيتها آلاف من السكّان المدنيّين، اغتيالاتٍ ارتكبها أكثر من طرفٍ وأكثر من جهةٍ، ولكن بهدف واحدٍ ألا وهو إثارة الاحتراب الطائفي بين سكّان البلاد احترابا ينتفع منه في إشغال العراقيّين في ما بينهم، بينما يتمكن أعداؤهم من تمرير مخطّطاتهم من خلالها. هنا لا أتحدّث عن سلسلة الاغتيالات المنظّمة التي ارتكبتها جهاتٌ وأطرافٌ عديدةٌ بعضها تخصّص في إفراغ العراق من علمائه وخبرائه. وآخرون وعلى نطاقٍ واسعٍ نفّذوا خلالها سلسلةً واسعةً من عمليات التصفيات التي شملت الكثير من قيادات الجيش السابق والعديد من الضبّاط ممّن خدموا في مختلف صنوف الجيش العراقي والأجهزة الأمنية، وقد شملت التصفيات معظم الطيّارين العراقيّين. وبنفس الاتّجاه كانت هنالك تصفياتٌ من نوعٍ آخر ركّزت على إفراغ العديد من المؤسّسات الحكومية من الكوادر والخبرات العراقية. وتعدّ جريمة اختطاف موظفي التعليم العالي وأعضاء اللجنة الأولمبية النموذج بهذا الاتّجاه. وهي جرائمُ هدفت باتّجاه إحلال عناصرَ بديلةٍ توالي من بات يتمتّع بالسلطة اليوم من الجماعات والأحزاب. وهي جرائمُ وبعد عشر سنواتٍ ليس من رغبةٍ بالحديث عنها على الرغم من معرفة الجميع بمن كان وراءها، وأين تقع المقابر الجماعية لهؤلاء الضحايا. ولكنّ مثل هذه الملفات يجب أن تبقى مغلقةً. في ظلّ هذه الأحداث والتحوّلات مرّر الدستور وأجريت انتخاباتٌ عامّةٌ اعتمدت نظامًا انتخابيًّا كان الهدف منه تثبيت القوى الجديدة القابضة على السلطة. واتّجه الناخبون لانتخاب قوائمَ انتخابيةٍ ولم يكن هناك من يعرف شيئًا عن الأشخاص الذين سيحتلّون مقاعدهم في البرلمان الجديد. وهي انتخاباتٌ جرت في ظلّ غيابٍ تامٍّ للمكوّن العربي السنّي الذي قاطع هذه الانتخابات بعد أن صوّت تمامًا ضد الدستور. ومثلما مرّرت الوثيقة الدستورية مرّرت العملية الانتخابية في أجواءٍ شابها الكثير من التلاعب والتزوير. وومثلما أقرّ بها الخبير الدولي المسؤول غير أنه برر ما كان يجري بأنّ متطلّبات الواقع تتطلّب السكوت على ما كان يجري. في ما بعد خرج أكثر من مسؤولٍ عراقيٍ ليعترف علنًا أنّهم جميعًا قد ساهموا بارتكاب جريمة التزوير.

لم يكن من بدّ وشبح الحرب الأهلية بات يطلّ برأسه في ظلّ سكوتٍ تامّ عمّا كان يجري من انتهاكاتٍ وأعمال قتلٍ مارسته جميع الأطراف وخلت معظم التقارير الرسمية الدولية من الإشارة إليه لكون جميع هذه التقارير لا تبرز للعلن ما لم تمرّ عبر السفارة الأميركية أوّلًا. ولدينا في معارك النجف ومعركة

الفلوجة نموذجٌ بهذا الاتّجاه. ولعلّ من الفائدة التذكير أنّ معركة الفلوجة استُخدمت فيها القوات الأميركية الكثير من الأسلحة المحرّمة ودُمّرت المدينة ذات الـ٢٠٠ ألف نسمة تدميرًا شاملًا. ولم يتحرّك أحدٌ في المجتمع الدولي ومؤسّساته المدافعة عن حقوق الإنسان والديمقراطية وقتها لكشف أو حتّى إدانة ما كان يجري وقتها،. لم يكن من بدّ سوى أن نطلق صافرات التحذير من الخطر المقبل وهنا لم يتعامل مع هذه التحذيرات لأجل تفادي ما سيحصل بقدر التعامل معها لترتيب أوراق المستقبل. إنّ حادثة تفجير المرقد العسكري في سامرّاء كانت الشرارة التي سبّبت انطلاق النيران وهكذا وخلال بضعة أيامٍ سمحت خلالها القوّات الأميركية وحكومة الدكتور الجعفري للجماعات المسلّحة بممارسة القتل والتصفية الطائفية وتدمير وحرق ونهب المئات من دور العبادة.

وجرى تهجير الملايين من العراقيون من مساكنهم ومن مواطنهم داخل وخارج العراق واستمرّت التقارير الدولية تتجنب الإشارة إلى هذه الجريمة الجديدة. ولم يكن هنالك أيّ طرفٍ دوليٍ مستعدًّا لتقديم المساعدة لهؤلاء. ولم تكن مآسي اللاجئين خارج العراق وقد وصلت أعدادهم إلى أكثر من أربعة ملايين توزّعوا في دول الجوار العراقي أقلّ من مآسي عراقيّي الداخل الذين أجبرهم الاحتراب الطائفي للجوء إلى مناطقَ جديدةٍ بعيدًا عن مواطنهم وممتلكاتهم التي عاثت فيها المليشيات الطائفية نهبًا ودمارًا. كما أنّ الكثير من المساعدات المقدّمة وهي أصلًا كانت شحيحة وجدت طريقها لتقع بيد جماعات الجريمة المنظّمة وعصابات السرقة. ولم تنظر الدول المستقبلة لعراقيي الخارج سوى كونهم ضيوفًا أو كان التعامل معهم بوصفهم سياحًا. ولم تمنح لهم أيّ فرصٍ للعمل ولم تقدّم لهم أيّ مساعداتٍ تذكر. كما أنّ العديد من الدول العربية والإسلامية وبإصرارٍ واضحٍ، امتنعت عن استقبالهم ومنحهم فرصًا للإقامة أو للعيش على أراضيها. وبعد أن أصبحت مشكلة هؤلاء واضحةً تمامًا للعيان وليس بالوسع السكوت عنها أكثر، سارعت العديد من الدول الأوربية لفتح باب اللجوء لأعداد محدودةٍ منهم في إطار عملية تداخلت فيها عواملُ كثيرةٌ وتمييزٌ واضحٌ. خصوصًا أنّ أبواب اللجوء استمرّت مغلقةً أمام الكثير ممن هم أكثر حاجةً من غيرهم للحصول عليه بينما استهدف وعن قصد الكثير من فئة الشباب من خرّيجي التخصّصات العلمية المختلفة لأجل نقلهم لمواطنَ جديدةٍ والاستفادة منهم كقوّةٍ بشريةٍ نافعةٍ، كما كان هنالك تشجيعٌ واضحٌ لإفراغ العراق من مكوّنه المسيحي والصابئي.

كانت الحكومات العراقية المتعاقبة تنظر لهؤلاء اللاجئين بوصفهم أعداءً لها ولهذا وعلى الرغم من مئات المليارات التي تدخل خزينة الدولة سنويًّا، فقد خصّصت الحكومة مبلغًا لم يزد عن ٣٠ مليون دولارٍ

منحت معظمها لحكومات الدول المضيفة. ولعلّ ذلك يعدّ مؤشّرًا مهمًّا وخطيرًا يعبّر عن سلوكٍ قصدته الحكومات العراقية للتعبير عن رؤيتها الخاصّة لهؤلاء اللاجئين المحرومين من كلّ صورة من صور الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها. كما تدخّلت الحكومات العراقية مع الدول المضيفة لمنع العراقيين من التعبير عن مواقفهم ورؤياهم لما يجري في بلادهم مهدّدةً إياهم بفتح ملفّاتٍ ضدّهم تمهيدًا لترتيب تسليمهم إليها بوصفهم إرهابيين أو مناصرين للإرهاب وهكذا حُرِمَ هؤلاء من أيّ أنشطةٍ مؤسّسةٍ تعبّر عنهم أو تشكّل واجهاتٍ اجتماعيةً وإنسانيةً لهم.

اليوم وبعد عشر سنواتٍ على غزو العراق وتدميره وتشريد الملايين من سكّانه لا تزال الكثير من التقارير تؤكّد أنّ هنالك دولةً فاشلةً قائمةً على أرض العراق. دولةٌ لا يزال شعبها بعيدًا عن حقّه في التعبير عن نفسه وممارسة حرياته التي تحدّثت عنها وبإسهاب الكثير من موادّ دستوره . دولةٌ سرعان ما نشأت فيها أنواع المافيات تتصدّرها مافيات السياسية والفساد الإداري والمالي التي تمكنت من سرقة المليارات من الدولارات ولا تزال. دولةٌ تتّجه لاحترابٍ طائفيٍ محتملٍ جدًّا وقريبًا بسبب عجز السياسيين عن التوافق في ما بينهم ومثلما توافقوا على تحقيق مصالحهم الخاصّة. دولةٌ لا تمتلك قراراتها بقدر ما يرتبط معظم سياسييها بدولٍ أخرى في الإقليم وأخرى في العالم وما تقرّره لهم. دولةٌ يدرك قادتها طبيعة المخاطر المحيطة ببلادهم نتيجة للتحوّلات المتسارعة في دول الجوار والإقليم. وهي تحوّلات تنعكس بصورةٍ مباشرة سلبًا على حالة الأمن والاستقرار في بلادهم ولكنّهم يؤكّدون في الوقت ذاته أنّهم على استعدادٍ أنْ يكونوا طرفًا في احترابٍ طائفيٍ قبل أنْ يؤكّدوا على الوحدة الوطنية وإبقاء النسيج المجتمعي متماسكًا. إنّهم قادةٌ يعتقدون أنّ التعجيل في تدمير العراق من شأنه أنْ يسرع ظهور المهدي المنتظر.

إنّ الائتلاف الدولي الذي تشكّل لغزو العراق قد انفرط عقده مبكّرًا. إذ انسحبت معظم الدول المشاركة فيه بهدوءٍ ولم تترك وراءها أيّ وثيقةٍ تبرّر مشاركتها ولا كيف تركته من بعد . صحيحٌ أنّ الأميركيّين هم من قاد وأدار ونفّذ عملية الغزو ولكن الدول الأخرى المشاركة بدورها قد ساهمت في ما حصل وبالتالي يمكن النظر إليها طرفًا مشاركًا في ما ارتكب من جرائم بحقّ الشعب العراقي،. وإن هذه الدول قد سكتت ولا تزال عمّا ورّطها به الأميركيون والبريطانيون خصوصًا بعد الاعتراف الأميركي بخلو العراق أصلًا من أسلحة الدمار الشامل التي زعمت واشنطن ولندن امتلاك العراق لها، وكان عليها الاعتراف بما ارتكبته الطبقات السياسية في بلدانها بحقّ العراق. ولهذا يبقى العراق والعراقيون يتطلّعون إلى اليوم الذي يتوجّب فيه أنْ تعتذر هذه الدول عن جرائمها، وأنّ دولًا أخرى يتوجّب أنْ تتحمّل دفع التعويضات عن جريمتها في

تسهيل انطلاق قوّات الغزو من أراضيها وقواعدها. ولعلّ الكويت ستكون أوّل من سيدفع الثمن وهي التي تصرّ لغاية اليوم على أنْ يستمرّ العراق بدفع التعويضات لها عن غزوه لها عام ١٩٩٠. ولعلّ من أغرب المشاهد في تاريخ العلاقات الدولية وعمل الأمم المتّحدة منذ تأسيسها أنّ العراق لا يزال تحت سياط البند السابع وليس حرًّا في إدارة أمواله وبعد عشر سنواتٍ من انطلاق عملية تدمير العراق. وهي عمليةٌ لا تزال مستمرّةً حتى يومنا هذا. وإنّ مستقبِل الأيام ينذر بأنّ العراق تنظره أيامٌ قاسيةٌ أخرى ستكون قساوتها أشدّ وطأةً على سكّانه قياسًا بما حصل حتّى الآن.

مسودة